مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية

المجلد (09) العدد (02) السنة (2022)

الصفحة 439-425

إشكالية الكتابة التاريخية ما بين الخضوع للنص وتحكيم العقل

The problem of historical writing between submission to text and mind arbitration

بوحسون عبد القادر[1*] ، بن دوبه شريف الدين[2]

[1] جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة (الجزائر)،
abdelkader.bouhassoun@univ-saida.dz

[2] جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة (الجزائر)،
charif.bendouba@univ-saida.dz

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2022/02/18
تاريخ القبول:2022/06/14

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

بعد التطور الكبير الذي عرفه التدوين التاريخي بات من الضروري أن يخضع لشروط وضوابط حتى يأخذ مكانته في مجموعة المعارف البشـرية، وأمام هذه الحتمية يجد الباحث نفسـه أمام أمرين أثناء تدوينه للأحداث، فمن جهة عليه الخضوع للنص، فيكتب انطلاقا من المادة العلمية المتوفرة له، ومن جهة أخرى عليه تحكيم العقل .

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح الطريقة التي تجعل الباحث يتعامل مع المادة التاريخية بعلمية بعيدا عن أي عاطفة أو تحيز باستخدام أساليب النقد قصد الوصول إلى الموضوعية.

الكلمات المفتاحية: التدوين التاريخي، المادة العلمية، النقد، التحليل، الموضوعية.

ABSTRACT

After the great development of historical notation throughout the history of mankind, it became necessary to submit to specific conditions, controls and approaches, so that the science of history takes its place in the group of human knowledge, and in the face of this inevitability the researcher finds himself in front of two things while writing historical events, on the one hand he has to submit to the historical text: i.e. written from the scientific material available to him, and on the other hand the mind must be arbitrated and criticized this material outwardly and physically.

Through this research, we aim to clarify the best way for a researcher to deal with historical material completely scientifically, away from any emotion or bias by using critical methods in order to reach objectivity.

Keywords: Historical blogging, criticism, scientific material, analysis, objectivity.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

بعد التطور الكبير الذي عرفه النص التاريخي منذ العصر القديم إلى عصرنا أصبح من الضروري أن يخضع هذا النص لشروط ومنهج محدد كي ينقله الأساتذة إلى طلابهم في المعاهد والمدارس والجامعات، حيث أصبح لزاما على التاريخ أن يأخذ مكانته في مجموعة المعارف البشرية.

وأمام هذه الحتمية يجد الباحث في التاريخ نفسه أمام أمرين لا ثالث لهما إن أراد كتابة التاريخ بعيدا عن الذاتية وبأكثر موضوعية، فمن جهة عليه أن يخضع للنص التاريخي أو الوثيقة : أي يكتب انطلاقا من المادة العلمية المتوفرة بين يديه بمختلف أنواعها وأصنافها، ومن جهة أخرى لابد من تحكيم للعقل أي: عدم قبول كل ما تحتويه هذه المادة العلمية والتشكيك في بعضها، وبالتالي وجب نقدها ظاهريا وباطنيا باستخدام كل أساليب النقد والتحليل.

وعليه، يمكن التساؤل عن الكيفية التي يستطيع من خلالها الباحث في ميدان التاريخ التوفيق بين الخضوع للنص والوثيقة و ما بين تحكيم العقل ونقد مختلف المعلومات الواردة فيها؟

ومن خلال هذه الدراسة نسعى إلى توضيح الطريقة التي تجعل الباحث يتعامل مع هذه المادة التاريخية المتنوعة بعلمية تامة وبعيدا عن أي عاطفة مفرطة أو تحيز باستخدامه أساليب النقد قصد الوصول أو الإقتراب إلى الموضوعية قدر الإمكان.

ويأتي هذا الطرح بعد النقص الكبير الذي سجلناه ولاحظناه في إعداد مذكرات التخرج، حيث نجد أن الكثير من الطلبة يَنجرُون وراء الروايات المغلوطة والمكذوبة، ويعتمدون عليها دونما تمحيص أو نقد، لا سيما في كتابة التاريخ الإسلامي الوسيط، حيث غَذّت الحركة المذهبية والعصبية القبلية الكثير من النصوص التاريخية التي تعود لتلك الفترة الحساسة من تاريخ المسلمين.

وقبل الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا التعريف بعلم التاريخ وموقف الفلاسفة والمفكرين منه، والجدل الذي دار حوله منذ زمن ما بين رافض لهذا العلم و من يجعله علما ضروريا له ميزته الخاصة وطريق الكتابة التي تختلف عن بقية العلوم والمعارف الأخرى.

2.علم التاريخ ومكانته بين العلوم:

1.2.مفهومه:

إن التاريخ هو علم يُبحث فيه عن حوادث البشر في الزمن الماضي، ويعد من أهم العلوم التي يفتقد إليها الإنسان، فهو ليس كما يعتقد الكثير مجرد سرد وذكر ووصف للأحداث والوقائع السابقة، وإنما ذكر ذلك مع تعيين أوقاته وبيان أسبابه وإعطاء تفسيرات مقنعة للأحداث والوقائع ، فمن خلاله نعرف سبب ارتقاء الإنسان عبر التاريخ وانحطاطه وسبب سعادته وشقائه (يزبك، 1990، صفحة 3) .

وهو المعنى الذي عبر عنه عبد الرحمان بن خلدون في كتاب المقدمة إذ يقول: "... **إذ هو في ظاهره (يقصد التاريخ) لا يزيد عن إخبار عن الأيام والدول...، وفي باطنه نظر وتحقيق ...وعلم بكيفيات الوقائع...فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق**.." (ابن خلدون، 2004، صفحة 13).

ويعتبر الكثير علم التاريخ بمثابة وعاء للخبرة البشرية، إذ هو علم خاص بالجهود الإنسانية في مختلف الأزمنة والأمكنة، أو بمثابة المحاولة التي تستهدف الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية في الزمن الماضي، ونستشف منه جهود المستقبل، حيث يرى المؤرخ **راوس** أن التاريخ يبحث في المجتمع الإنساني، فهو سجل لحياة المجتمعات الإنسانية والتغيرات التي اجتازتها تلك المجتمعات، والأفكار التي تحكمت في توجيه النشاط الإنساني (الحويري، 2001، صفحة 7).

وهناك من يعرفه على أنه :" **معرفة ماضي البشرية منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر**" ، فهو علم البشرية بالدرجة الأولى على حسب تعبير **مارك بلوك Marc BlochK**، إذ هو يحيط إحاطة شاملة وتامة بحياة الإنسان والمجتمعات في كل أبعادها الزمانية بما في ذلك الزمن الحاضر والمقبل، وهذا ما يجعل هذا العلم سببا أساسيا في الوعي بوجودنا حسب مقتضياتنا وحاجاتنا بما يتلاءم وإمكانياتنا (سعيدوني، 2000، صفحة 12).

كما يعبر هذا العلم على الصورة الفكرية والحضارية لأي مجتمع، ومؤشر حقيقي لنشاط الفكر الإنساني في ماضيه، وبالتحديد منذ أن بدأ يُعبر عن وجوده، وهو بذلك يهدف إلى إعادة تمثيل الحياة البشرية كما هي وإعادة رسم مظاهر النشاط الفكري بتطوراته ومراحله، وهو بذلك مرآة عاكسة لحياة الأفراد والجماعات والأمم التي يمكن الاستفادة من تجاربها المختلفة (سعيدوني، 2000، صفحة 12) .

وعموما يمكن القول أن التاريخ هو وصف الحوادث والحقائق الماضية وكتابتها بروح البحث الناقد والمفتش عن الحقيقة الكامنة، وهو علم واسع ومتعدد الجوانب حيث يضم الميدان الكلي الشامل للماضي البشري (بن عميرة، 2014، صفحة 61).

2.2لفظة التاريخ:

لقد اختلفت الآراء في تفسير كلمة التاريخ، ففي اللغة العربية يقول المؤرخ السخاوي في كتابه الإعلام بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ:"**التاريخ في اللغة الإعلام بالوقت**" (الحويري، 2001، صفحة 8).

وتعني كذلك: الغاية التي ينتهى إليها، فيقال:

فلان تاريخ في الجود أي بلغ الغاية في الجود وهكذا، ونجد لفظة التاريخ تطلق تارة على الماضي البشري، وتارة أخرى على الجهد المبذول لمعرفة الماضي ورواية أخباره، او العلم المعني بهذا الموضوع (يزبك، 1990، صفحة 7).

ويزعم البعض أن لفظة تأريخ مشتقة من ياريخ العبرية التي تعني: القمر، أو يرخ بمعنى الشهر، وإذا أخذنا بهذا القول يكون معنى لفظ تأريخ هو التوقيت أي تحديد الشهر وهو ما استبعده الكثير، في حين يرى البعض بأن لفظة تأريخ مأخوذة من اللفظ الأكادي أرخو التي تعني الزمن عند الأكاديين.

وجدير بالذكر أن هذه اللفظة لم تظهر بالمعنى الذي ذكرناه (الزمن والتوقيت) لا في الأدب الجاهلي ولا في النص القرآني ولا الحديث النبوي، واستخدمت لأول مرة في زمن الخليفة عمر بن الخطاب حينما قال: "**اصنعوا للناس تاريخا يتعاملون عليه**" (صائب، 2008، صفحة 14)، (يزبك، 1990، صفحة 7).

ومن خلال هذه المعاني التي ذكرناها وغيرها التي حملتها كلمة أو لفظة التاريخ يمكننا القول أنه يُقصد بها:

السرد المنظم لمجموعة الظواهر الطبيعية سواء كانت مرتبة ترتيبا زمنيا أم لا، وهذا المعنى نجده في اللغة الألمانية (**Geschichle**)، والتي تعني العلم الذي يختص ويبحث في الحوادث الماضية بعكس كلمة العلوم **Sciences** التي تعني: **السرد المنظم للحوادث الطبيعية ولكن بالمعاينة والتجربة دون الرجوع بالضرورة إلى الماضي** (سعيدوني، 2000، صفحة 7).

ونجد هذا المفهوم كذلك عند العرب قديما حيث عنى التاريخ عندهم: البحث في أحداث الماضي عن طريق المشاهدة والتحري والضبط، وهو المفهوم الذي عبر عنه سفيان الثوري حينما قال:

" **لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ**"، وعليه أضحى التاريخ يُعنى بتسجيل أمجاد الإسلام ورجاله عن طريق الترجمة لهم ولأعمالهم (سعيدوني، 2000، صفحة 7).

وعموما التاريخ هو كل ما حدث أو هو رواية وتدوين كل ما حدث، وقد عرفه بعض الباحثين بأنه التدوين الموثق للأحداث التاريخية، وهو أيضا وصف الحقائق التي حدثت في الماضي بطريقة تحليلية ناقدة، وهو ما جعله يكتسب مكانة بين العلوم والمعارف الإنسانية قديما وحديثا .

3.2.مكانته بين العلوم:

يحتل علم التاريخ مكانة مميزة بين فروع المعرفة، حيث تشغل المؤلفات فيه حيزا كبيرا سواء في القديم أو الحديث، وإلى وقت قريب كانت المؤلفات التاريخية وما يتصل بها من آثار ومذكرات وسياسة تُشكل خمس المكتبة العالمية، وهو حيز كبير جدا بالنظر إلى تعدد العلوم والمعارف، وعلى الرغم من اتساع ميادين المعرفة والاهتمام بالعلوم الطبيعية والرياضية إلا أنه لازال لعلم التاريخ حيزا كبيرا من المؤلفات عند جميع الشعوب.

ومع ذلك فقد شغلت طبيعة علم التاريخ ومكانته بين العلوم جدلا في القديم والحديث بين المفكرين والفلاسفة والمؤرخين، وقد تحدث السخاوي في كتابه الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ للمآخذ التي كانت توجه في عصره للمهتمين بالتاريخ وحاول الدفاع عنهم وعن علم التاريخ (مؤنس، 2001، صفحة 13).

وتتلخص آراء الناقدين لعلم التاريخ في أنه علم لا فائدة منه حسب زعمهم، فهو يشغل الإنسان بأخبار الماضي عن ما ينفعه من علوم أخرى حتى أن بعضهم أمثال الأمريكي **هنري فورد Henri Ford** الذي يعتبر التاريخ لغوا ولا فائدة منه، فهو في نظره دون وأقل من العلم بكثير لأن مادته غير تابثة ولا قابلة للتحديد، وأن الاختبار والتجربة أمران غير ممكنين في الدراسات التاريخية، وقد عبر أحد علماء الاقتصاد بانجلترا يدعى **ويليم سانلي جوفوس Gevons** (

1835. 1882) صاحب كتاب **مبادئ العلم** عن هذا الرأي بقوله: **" من السخف أن نفكر في التاريخ على أنه علم بالمعنى الصحيح"** . (سعيدوني، 2000، صفحة 9).

كما عبر المفكر **بول فاليري Paul Valery** في كتابه **نظرات على العالم المعاصر** عن هذا الرأي الذي ينقص من قيمة علم التاريخ ومكانته بقوله: **" إننا لم نتجاوز إلى الآن في مجال التاريخ السياسي حد الاعتبارات السلبية والملاحظات المضطربة...فالتاريخ يسوغ ما نريد ولا يُلقن علما بمعناه الدقيق إذ هو يحتوي على شيء ويورد كل النماذج"** (سعيدوني، 2000، صفحة 10).

غير أن هذه النظرة تغيرت لاسيما في أوربا حيث كثر المهتمين بعلم التاريخ والمدافعين عن ضرورة دراسته أمثال المؤرخ الانجليزي **آرثر مارفيك** حيث يذكر في كتابه المسمى طبيعة التاريخ:" **التبرير الأساسي للدراسات التاريخية هو أنها ضرورية**" (مؤنس، 2001، صفحة 14)، كما يسمي المفكر **باسكال** علم التاريخ ب: **الحرب ضد النسيان** إذ يقول: **بالحرب ضد النسيان تستطيع السلالات المتتابعة أن تجتمع في رجل يتعلم باستمرار**. وعلى هذا الأساس يمكن أن نجمل غاية علم التاريخ في المعرفة بحوادث البشر في الزمن الماضي وبأزمانها ومكان وقوعها ومختلف الأسباب والنتائج، وكل ذلك من أجل الاعتبار بها (صائب، 2008، صفحة 17).

وهكذا أصبح التاريخ علما يتميز بمنهجه وطريقته والتي قد تختلف عن مناهج العلوم الأخرى لاسيما الطبيعية والتجريبية، إلا أنها (الطريقة) تقودنا في النهاية إلى الحقيقة التاريخية العلمية انطلاقا من المادة العلمية المتوفرة بين أيدينا، وبعد إخضاعها للنقد والتحليل، وعليه المنهج المختص بدراسة التاريخ لا يختلف عن المنهج الوضعي العلمي وإن لم يخضع للتجربة (سعيدوني، 2000، الصفحات 10-11)، فهو علم كبقية العلوم الأخرى يسعى وراء الحقيقة وله خصوصيات تميزه في الكتابة والبحث .

3.خصوصية الكتابة التاريخية:

1.3. الخضوع للنص:

يُقصد بالخضوع للنص أن الكتابة التاريخية ينبغي أن تكون انطلاقا من المستندات والمادة العلمية المتحصل عليها، والمتوفرة بين أيدينا، فمن دونها لا يمكن انجاز بحث تاريخي، وهذه المادة هي متنوعة ومتعددة، فقد تكون عبارة عن وثائق سواء المنشورة أو غير المنشورة إضافة إلى المخطوطات والمذكرات الشخصية ومختلف المراجع التي لها صلة بموضوع البحث، وهي عدة أصناف نذكر منها:

. الوثائق:

ويقصد بها مختلف الأوراق الرسمية مثل الرسائل والسجلات والتقارير والإحكام والمعاهدات (عثمان، دت، صفحة 70)....، وهذه الوثائق لا غنى عنها في البحث التاريخي حيث تضفي على الدراسة التاريخية أكثر مصداقية، ورغم ذلك

تبقى المعلومات الواردة في هذه الوثائق غير كافية لكتابة التاريخ، ولذلك عليه أن يوسع مجال البحث عن المادة العلمية وجمعها (الوافي، 2008، صفحة 121)، (يزبك، 1990، صفحة 89).

. الآثار:

لا تقل أهمية عن الوثائق الرسمية ، فهي تعد بمثابة الماضي الحي الذي لا يزال موجودا وماثلا أمامنا، ونقصد بالآثار كل مخلفات الماضي من عمارة ومسكوكات وأواني وغيرها وأدوات كان يستخدمها الإنسان في حياته اليومية، والتي من خلالها يمكن التعرف على المستوى الحضاري الذي وصل إليه شعب أو دولة في عصر ما، فينبغي على الباحث أن يشاهد ويدرس بنفسه آثار العصر الذي يبحث فيه (عثمان، دت، صفحة 80).

ومما زاد من أهمية الآثار كونها لا تتعرض للتزوير والتحريف مثلما هو الشأن في الوثائق، فمثلا المساجد التي لا تزال آثارها موجودة إلى اليوم في إسبانيا والبرتغال لدليل حي على مدى الرقي والتطور الذي وصل إليه المسلمون في مجال العمارة والفن.

. الكتب والمصنفات:

تعتبر أرقى أنواع مصادر المعلومة المسجلة وقد تكون مصادر أو مراجع، فالمصدر هو الأصل وما عدا ذلك فهو مرجع، والكتب نوعان: كتب عامة تحتوي على معلومات متعددة وتفيدنا في جانب معين من البحث، وكتب خاصة أو متخصصة تحتوي على معلومات لها صلة مباشرة بموضوعنا (الوافي، 2008، الصفحات 111-121).

وبالإضافة إلى ذلك يمكن للطالب أو الباحث الاعتماد على مقالات منشورة وكل ما من شأنه أن يفيده من قريب أو بعيد في استكمال البحث.

وعموما يمكن اعتبار هذه الخطوة أو المرحلة ذات أهمية كبيرة ، ولذا يجب أن نعطيها حقها من العناية والوقت الكافي، فعلى الباحث أن يجمع عدد معتبر من المادة العلمية بمختلف أصنافها ، ويحسن به أن يعد قائمة أو فهرسا للمصادر والمراجع ومكان تواجدها ورقمها حتى يستطيع العودة إليها في الوقت المناسب، كما انه من الضروري الاعتماد على نفس الطبعة للمصدر أو المرجع المعتمد عليه في جميع بحثه، ويمكنه الاستعانة في جمع المادة العلمية بنظام البطاقات (الوافي، 2008، الصفحات 145-155)، (الحويري، 2001، صفحة 256)، لتسهيل الأمور وحتى لا تختلط عليه المعلومات.

ومن دون أدنى شك تعتبر المصادر أساس البحث لكون مادتها العلمية أصيلة وهي التي تبرز عناصر البحث وتوجهه، ومع ذلك لابد من الاستعانة بالمراجع العامة والخاصة والدوريات ومختلف الدراسات السابقة للموضوع المبحوث عنه (يزبك، 1990، صفحة 87).

فهذه المادة المستقاة من المراجع تعطينا فكرة عامة عن الموضوع والعصر الذي ندرسه، ولهذا يجب على الباحث أن يرجع إلى ما كتبه السابقون والاستعانة بالمراجع التي اعتمدوا عليها، إذ لا يمكن العودة مباشرة إلى المصادر إلا بعد أن نُكون صورة جيدة عن الموضوع وتتضح الخطة العامة التي نسير عليها، وهذه الأمور لا تتأتى إلا بالرجوع إلى الدراسات السابقة وإلى المراجع العامة والخاصة والمقالات والدراسات المنشورة في المجلات العلمية ودوائر المعرفة (عثمان، دت، صفحة 67).

وفي المرحلة الثانية علينا مراجعة كتب الرحالة والجغرافيين ممن زاروا البلد والاطلاع على ما دونوه من معلومات جغرافية وتاريخية وغيرها، ثم نتجه بعدها إلى التعمق في الأصول والوثائق (الوافي، 2008، الصفحات 111-120).

وعلى هذا الأساس عُرف هذا العلم (علم التاريخ) بعلم التصرف في النصوص والإفادة منها، فإن غابت النصوص غابت الكتابة التاريخية (يزبك، 1990، صفحة 34)، وفقدت مصداقيتها من جهة، ومن جهة أخرى أضحى المؤرخ مجرد ناقلا أو ساردا للأحداث، لا سيما إن وجدنا أن الكثير من النصوص التاريخية لا يتقبلها العقل أو أنها تخضع لاديولوجية معينة، وهنا وجب تحكيم العقل أو النقد بنوعيه (يزبك، 1990، صفحة 34).

2.3. النقد التاريخي:

إن علم التاريخ لا يكتف بجمع المادة العلمية بمختلف أشكالها وأصنافها، وإنما على المؤرخ معالجة هذه المادة العلمية وعرضها على المِحك العقلي، وتعد هذه العملية من أصعب ما في البحث التاريخي حيث تتطلب التحليل الدقيق عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلال للتأكد من صحة المعلومات الواردة في المادة العلمية المعتمد عليها في كتابة التاريخ (عثمان، دت، صفحة 83).

وإن هذا الجهد العقلي يتطلب صفات خاصة في الباحث مثل الذكاء والثقافة الواسعة والمعرفة المتنوعة والقدرة على استخدام العلوم المساعدة، بالإضافة إلى امتلاكه أساليب النقد والتحليل، فالمؤرخ الذي لا يمتلك أساليب النقد يصبح مجرد مسجل وراوي للأحداث، فالعمل النقدي هو أساس لأي بحث في التاريخ ذو قيمة علمية (الحويري، 2001، صفحة 259).

فالتسليم بالوقائع كما يقول الفيلسوف **باروخ سبينوزا Baruch Spinoza**: "**هو نوع من الجبن العقلي**" (سعيدوني، 2000، صفحة 40)، ولذا وجب علينا تسليط النقد على الوثيقة التي بين أيدينا للتعرف على أي جزء

يمكن الوثوق به، وما هو القدر الذي يمكن قبوله؟ (سعيدوني، 2000، صفحة 41)، وهي مرحلة صعبة تحتاج إلى

الكثير من الدقة والمعرفة الشاملة بمناهج البحث العلمي المختلفة والقدرة على نقد وتمحيص الوثائق خارجيا وداخليا أو ظاهريا وباطنيا.

أ.النقد الظاهري أو الخارجي:

يعتبر النقد الظاهري خطوة أساسية ولا غنى عنها في البحث التاريخي، فمن خلاله نتعرف على أصالة الوثيقة الموجودة بين أيدينا ومدى صحتها (الحويري، 2001، الصفحات 260-261)، بالإضافة إلى معرفة مكان وزمان وشخصية المؤلف، فكثيرا ما تتعرض الوثيقة إلى إضافات أو تتعرض للتحريف والتزييف عن قصد، وأحيانا أخرى عن غير قصد، فقد تكون الوثيقة منسوخة وليست بخط صاحبها، فنجد الكثير من الأخطاء بها بسبب جهل الناسخ وعدم فهمه للنص الأصلي (عثمان، دت، الصفحات 90-104).

ولهذا يجب على الناقد والمحقق ان يكون عارفا للغة التي كتبت بها الوثيقة ومطلعا على أنواع الخطوط، ومدركا للأخطاء المتعارف عليها في كل لغة.

...ولا يتأتى ذلك إلا بطرح مجموعة من التساؤلات:

. هل الوثيقة أصلية؟ أم هي نسخة منقولة عن الأصل؟

. هل تطابق لغة الوثيقة وأسلوبها وخطها الأعمال الأخرى للكاتب ؟

وهل هي تتوافق مع لغة وأسلوب الكتابات المزامنة لها؟

وغيرها من التساؤلات المتعلقة بالجانب المادي والمظهر الخارجي للوثيقة.

وهناك قواعد يتبعها الباحث لمعرفة مدى صحة الوثيقة التي بين يديه ومنها:

. النظر في الخط المكتوبة به، فالخط يختلف من عصر لآخر، فإذا وجدنا وثيقة تعود للقرن الاول أو الثاني الهجري مكتوبة بخط فارسي فهي مزورة، وإذا وجدنا وثيقة تعود للقرن الرابع الهجري مكتوبة بخط كوفي قديم خالي من التنقيط فمرجع أنا غير أصلية، ففي كل عصر تميزت الكتابة بخط أو مجموعة خطوط معينة (الوافي، 2008، الصفحات 125-127).

. النظر كذلك في نوع الورق المكتوبة عليه الوثيقة ونوع المداد ومقارنتها بوثائق تعود لنفس الفترة للتحقق من مدى تطابقها او تشابهها (سعيدوني، 2000، صفحة 141).

بالإضافة إلى أمور أخرى ظاهرية قد تعطينا فكرية أولية عن مدى صحة الوثيقة من عدمها، وجدير بالذكر أن هذه الخطوة على أهميتها تبقى غير كافية في بعض الأحيان للحكم على الوثيقة، وإنما تعد خطوة تمهيدية لمرحة أخرى تسمى النقد الباطني.

ب.النقد الباطني:

تعتبر هذه الخطوة أو المرحلة الخطوة الحقيقة في النقد التاريخي بصفة خاصة والمنهج التاريخي بصفة عامة، حيث يستوجب على الباحث من خلال هذا النقد الباطني معرفة ما قصده صاحب الوثيقة (مضمون الوثيقة ومعناها)، ومعرفة مدى صدق ما جاء فيها (عثمان، دت، صفحة 117).

وهذه الخطوة هي الأخرى ضرورية جدا، بسبب عدم الثقة في الكثير من الأخبار التي أوردها الرواة والإخباريين من دون نقد أو تمحيص (الحويري، 2001، صفحة 265).

ويتم النقد الباطني عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي، ومحاولة إثبات صحته وأمانة كاتبه ودقة المعلومات الواردة فيه، وهنا أيضا يمكن طرح مجموعة من التساؤلات لعل أبرزها:

. هل ما كتبه الكاتب كان انطلاقا من ملاحظاته المباشرة؟

أم هي نقلا عن شهادات آخرين؟

. هل تبدو للمؤلف نزعة في الكتابة أو متأثر باتجاه أو قومية معينة او مذهب؟

. وهل يظهر هذا الأمر في الوثيقة؟

وأسئلة أخرى تمكننا من النقد بشكل سليم وتوظيف ذلك في كتابتنا التاريخية (الوافي، 2008، صفحة 165)، كما يجب الإشارة إلى وجوب مراعاة العديد من الضوابط والقواعد أثناء نقدنا للمادة التاريخية منها:

. عدم ربط القراءة التاريخية القديمة بأفكار ومفاهيم الحاضر.

. عدم التسرع في الحكم على المؤلف حتى يتسنى لنا الإلمام بجميع أو معظم مؤلفاته .

. عدم المبالغة في تبيين قيمة الوثيقة وأن نعطيها القيمة العلمية المستحقة فقط.

وهناك نوعان من النقد الباطني:

.النقد الباطني الإيجابي:

ويقصد به ذلك الصنف من النقد الذي ينصب ويركز على دراسة المعاني الحقيقية التي تنطوي عليها ألفاظ وعبارات النص التاريخي، فعلى الدارس ان يكون ملما بلغة النص وعلى دراية بمصطلحاتها التي كتبت بها في العصر الذي عاش فيها المؤلف (عثمان، دت، الصفحات 120-123).

وعموما يرتكز النقد الباطني الإيجابي على فهم النص وتفسيره للقارئ ثم إبراز غرض الكاتب من كتابة هذا النص (يزبك، 1990، صفحة 112)، ففي الكثير من المرات يكون الغرض الحقيقي غير ظاهر للقارئ سواء بالتلميح له، أو أنه أظهر معنى معين وأخفى المعنى الحقيقي المقصود لصرف النظر عن القصد الحقيقي، ولذلك لا يجب الأخذ بظاهر النصوص

فقط، وإنما يتحرى المعنى الخفي والمقصود، ففي الكثير من الأحيان هذا المعنى الخفي يكون غير واضح لعموم القراء (الوافي، 2008، الصفحات 139-142).

وهنا على الباحث أن يكون مستعدا للكشف عن المعاني الغامضة، وقراءة ما بين السطور لفهم المعنى الخفي، وحينما يقوم بذلك تكون عملية النقد الباطني الإيجابي قد انتهت لينتقل بعدها إلى الخطوة الموالية وهي النقد الباطني السلبي.

.النقد الباطني السلبي:

بعد أن يصل الباحث إلى فهم موضوع الوثيقة ومعناها وقصد مؤلفها ينتقل إلى محاولة معرفة جوانب أخرى، مثل: كيفية مشاهدة صاحب الوثيقة للحدث، وهل أصاب أم لا؟، وفي هذه المرحلة قد يشك الباحث في صحة أو أمانة صاحب الوثيقة (الحويري، 2001، صفحة 268)، فلا يمكن أن نقبل معلومات تاريخية لمجرد أن صاحبها كان شاهد عيان، فعلينا ان ننظر في الأحوال التي كُتبت فيها الوثيقة، والظروف التي أحاطت بكاتبها، وجمع اكبر قسط من المعلومات عن مؤلفها، والوثائق التي كتبت عن نفس الحادثة حتى يُمكننا الحكم على مدى المعلومات الواردة فيها (عثمان، دت، الصفحات 124-130).

وهنا لابد و أن نشير إلى عدم الإفراط في الشك والاحتراز، ولا نحمل الوثيقة أكثر من معناها الظاهر، ولهذا يتوخى من خلال النقد الباطني السلبي التعرف على الغرض الذي من أجله كتبت الوثيقة سواء في شكل سجلات إدارية أو مذكرات شخصية أو تقارير إعلامية (سعيدوني، 2000، الصفحات 45-46).

وعموما يبقى النقد عملية مهمة ولا غنى عنها في البحث التاريخي، و إن وفق الباحث فيه انطلاقا من المادة العلمية المتحصل عليها وبعيدا عن العواطف والأفكار المسبقة فيمكنه إلى حد كبير الوصول إلى معلومات تاريخية يتقبلها العقل وأقرب إلى الحقيقة العلمية، وذلك بإتباع النقد الظهري والباطني كما قلنا والالتزام بخطوات البحث التاريخي حتى يصل إلى مرحلة إثبات الحقيقة التاريخية.

4.إثبات الحقيقة التاريخية:

بعد عملية النقد التاريخي بشقيه الظاهري والباطني يصل الباحث في التاريخ إلى مرحلة مهمة تسمى: مرحلة إثبات الحقيقة التاريخية، حيث يقوم بتحليل مختلف المعلومات الموجودة في الأصول التاريخية حتى يستطيع التمييز بين الروايات الصحيحة والمكذوبة والمشكوك في صحتها والتي يُحتمل الصدق فيها والروايات التي لا قيمة تُرجى منها (الحويري، 2001، صفحة 272).

ومع أهمية النقد والتحليل إلا أنه لا يُثبت الحقيقة دائما وإنما يساعد على التأكد منها أو احتمال صدقها من عدمه، وهنا لابد للباحث أن يخرج من دائرة الاحتمالات والشك إلى نتائج حاسمة قدر المستطاع، فعليه أن يبدأ بتقسيم النتائج التي

وصل إليها بواسطة نقده للوثيقة أو الأصل التاريخي، ويجمع كل المعلومات الواردة عن حادثة معينة والوصول إلى رأي نهائي حولها (عثمان، دت، صفحة 146).

فإن وجد رواية واحدة في هذه المسألة فعليه البحث عن شواهد تؤيدها أو تنفيها، وعندما يجد الباحث تعارضا بين الأصول والمصادر التاريخية بشأن حدث تاريخي أو رواية فعليه أن يتبع جملة من القواعد التي قد تعينه للوصول إلى الحقيقة التاريخية (يزبك، 1990، الصفحات 139-141)، ومن هذه القواعد:

. التأكد أن الروايتين لنفس الحدث، فكثيرا ما تتشابه الروايات لحدثين تاريخيين مختلفين زمانيا ومكانيا.

. إذا وجد تعارضا واختلافا في الروايات، فربما بعضها صحيح والآخر كاذبا، وفي مثل هذه الحالة يحاول البعض التوفيق بين الروايتين أو الخبرين واتخاذ موقف وسط بينهما، ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه الطريقة على جميع الحوادث، وعلى الباحث أن يُرجح إحدى الروايات التي يراها صحيحة ويستبعد الأخرى التي يراها غير ذلك، وإن عجز عن ذلك، أي صعُب عليه الترجيح فعليه الاعتراف وذكر الروايتين معا دون ترجيح واحدة عن الأخرى، ويترك الحكم للقارئ (يزبك، 1990، صفحة 141).

. في غالب الأحيان إذا وجد الباحث عدة آراء متفقة على حدث واحد بينما يخالفهم رأي، واحد، فعليه الأخذ برأي الأغلبية، ولكن ليس دائما، ففي بعض الأحيان رأي الأغلبية يكون انطلاقا من الدفاع عن حزب أو مذهب أو اتجاه معين فعلى الباحث أن يراعي هذه الأمور، ولا يأخذ برأي الأغلبية في كل المسائل (عثمان، دت، الصفحات 147-148) .

وعموما تعد مسألة إثبات الحقيقة من أصعب المسائل التي تواجه الباحث لاسيما حينما لا تتوفر له الدلائل الكافية لإثبات أو نفي حدث ما مثلما يحدث للقاضي في كثير من القضايا التي لا تتوفر على أدلة كافية، ولذا وجب عليه أن يدرس الأصول والمصادر التاريخية بروح فاحصة، فلا يصدق بسهولة ما يقرؤه أو يروى له ، ويحاول أن يستخلص من ظروف الحوادث وملابساتها ما يعينه للوصول إلى الحقيقة التاريخية أو على الأقل الاقتراب من الحقيقة قدر الإمكان (عثمان، دت، صفحة 151).

و بعد إثبات الحقيقة التاريخية من خلال الأصول أو المصادر ينبغي على الباحث أن يقوم بسلسلة من عمليات البناء أو التركيب التاريخي، والتي ترتبط أساسا بنوعية المادة العلمية المتحصل عليها، وهنا لابد أن نشير إلى تنوع واختلاف الحقائق وتنوعها فمثلا: يمكن أن نستخرج من نص واحد عدة حقائق مثل: اللغة، الدين، النظم، العادات، العلاقات... (عثمان، دت، صفحة 158).

كما أننا نصادف في الكثير من الأحيان تضاربا واختلافا في الروايات حول الحادثة الواحدة، يضاف إلى ذلك ارتباط الحقائق المستخرجة بمكان معين وزمان محدد، فلا ينبغي لنا التعميم إلا على نطاق محدد (يزبك، 1990، الصفحات 145-146).

ومن خلال هذا كله (اختلاف الحقائق وتنوعها) يمكن أن نستنتج أن عملية البناء والتركيب عملية صعبة للغاية، وتستلزم الكثير من الدقة والحرص والقدرة على التمييز ، فبعد تجميع هذا الكم الهائل من المعلومات المختلفة على الباحث تصور الماضي انطلاقا من هذه الحقائق والمعلومات (التصور التاريخي)، إذ يحاول تصور العلاقة القائمة بين مختلف العناصر والمسائل(الحكومات، الشعوب، النظم، الاقتصاد، الحروب، الفنون، العلوم...) (الحويري، 2001، صفحة 275).

وعموما يمكن تلخيص عملية التركيب والبناء التاريخي بأنها جمع لمختلف المعلومات من المصادر المتنوعة، وتكوين صورة عقلية عنها، ثم تقسيم هذه الحقائق إلى جزئيات وعناصر (عثمان، دت، صفحة 159).

وحينما يصادف الباحث فجوات صغيرة يحاول ملأها بالاستنتاج العقلي المستمد من الحقائق المتحصل عليها، وعليه يمكن القول أن هذه العملية التي تبدأ بالعثور على الأصل التاريخي وتنتهي بكتابة التاريخ تقتضي الدقة والحذر والجهد والصبر (الوافي، 2008، صفحة 163)، (سعيدوني، 2000، صفحة 47)، لكون النص التاريخي متعدد الجوانب والأوجه، فقد نجده على شكل معاهدات أو مراسلات سياسية إضافة إلى مختلف التعليمات والأوامر والمذكرات والنصوص القانونية، كما نجده أيضا على شكل مباني أو نقود أو نقوش...، وكل الوسائل التي استعملها الإنسان، إضافة إلى الكتب والمصنفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد الحادثة التاريخية فردية وذات طابع خاص وجرت في زمن معين وعبّرت عن تصرفات أناس معينين، مما يتعذر علينا تعميمها، ويلزم علينا دراستها كحادثة فردية وبطابعها الخاص بها (سعيدوني، 2000، صفحة 29).

وبعد هذا الشوط الطويل الذي قطعه الباحث في البحث عن المعلومة ونقدها يصل إلى المرحلة النهائية وهي كتابة البحث، أو إنشاء الصيغة التاريخية والتي استمدها من المادة العلمية الماثلة أمامه بعد أن قام بجمعها ونقدها وإثبات صحتها وترتيبها والاجتهاد فيها وتعليلها (يزبك، 1990، صفحة 169).

وهنا على الباحث أن يحسن اللغة التي يكتب بها، والتعبير بها، فيجب أن تكون لغته سهلة واضحة ملائمة للموضوع مع مراعاة الدقة والاختصار دون إهمال جوانب الموضوع (الحويري، 2001، صفحة 273).

كما يجبعلى الباحث الكتابة بأسلوبه الخاص ولا يقلد غيره، إذ لكل كاتب طريقته الخاصة في التعبير، وأسلوبه الخاص الذي تتضح فيه شخصيته، فالباحث الناجح هو الذي لا يقلد غيره من الكتاب والباحثين، وينبغي أيضا تجنب الكتابة بأسلوب أدبي حتى لا يؤثر على واقعية الأحداث، ولا يبالغ في الوصف والإشادة، فهدف الباحث عرض النتائج التي توصل إليها وليس إثارة العواطف، فيجب أن يكون أسلوبه بسيطا وممتعا في نفس الوقت وخاليا من الأخطاء اللغوية، كما يجب التميز بحسن التبليغ من خلال التقيد بالتركيز والوضوح وتجنب المبالغة والكلام المنمق والعبارات والمفردات المتحيزة، مع اختيار الألفاظ الدقيقة واستخدام المصطلحات التاريخية بمضامينها السليمة (سعيدوني، 2000، صفحة 48).

كما يجب أن ننبه إلى تفادي الأسلوب الأدبي الذي يعتمد على التورية والسجع والجناس والتشبيه وما إلى ذلك، لأن المطلوب في الإنشاء التاريخي أو التحرير هو الكتابة بأسلوب يتوافق مع إدراك أهل العصر، وعدم الاكثار من اقتباس النصوص التاريخية حتى لا تطغى الصياغة القديمة (بن عميرة، 2014، صفحة 79).

ومن جهة أخرى يجب أن نلمس شخصية الباحث من خلال كتابته، فيجب عليه إثبات وجوده باستمرار في البحث وأن يعلق على الأحداث من حين لآخر حتى يبتعد عن السرد (الحويري، 2001، صفحة 274)، كما يجب عليه تجنب استخدام ضمير المتكلم مثل: أنا، نحن أو أرى ونرى، ويحاول التعبير بقوله: ويبدو مما سبق...أو يقول: ويظهر أو ويتضح ...، كما يجب احترام آراء المؤرخين ووجهات النظر الأخرى التي يختلف ويتعارض رأيه معها (الحويري، 2001، صفحة 274).

ويجب أن نشير إلى أمر مهم في الصياغة ألا وهو استخدام المصطلحات المناسبة لكل عصر أو فترة زمنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر لا نستعمل مصطلحات مثل: الإشتراكية، اليمين واليسار، الليبيرالية... حينما نكتب عن فترة الحضارة الإسلامية، وهكذا .

ولأن بحثنا هو بحث تاريخي فعلينا أن نجد في الكتابة عدة خصوصيات تدل عليه (البحث التاريخي) مثل:

المقاييس (المساحات، الأوزان، الأبعاد...) (يزبك، 1990، صفحة 166).

التعداد (الإحصائيات، عدد الجيوش....)

العينات والنماذج (العادات، التقاليد...) (عثمان، دت، صفحة 194).

كما أنه الحادثة التاريخية لا تتكرر، وعليه فالتجربة التاريخية غير ممكنة، وعلى هذا الأساس وبسبب هذا التنوع في المادة التاريخية كان لزاما أن تتوفر شروط ومؤهلات في المؤرخ والباحث في التاريخ، وهذه المؤهلات لا غنى عنها كي يستطيع المؤرخ التحكم في تقييمه للأحداث والحكم عليها حتى نلمس الموضوعية في كتاباته، و نذكر منها:

. الاستعداد النفسي والتحلي بالصبر والمثابرة كي يفهم الوثيقة أو النص الذي بين يديه.

. امتلاكه للروح النقدية حتى لا يُصدق جميع الأقوال والمواقف بغير فحص ولا تمحيص، فالمؤرخ الذي لا ينتهج طريق النقد للأحداث يصبح مجرد مسجل وراوي للأخبار ، فالعمل النقدي هو أساس أي بحث تاريخي ذو قيمة علمية، ومن دونه يَصعُب على المؤرخ اكتشاف أخطاء الآخرين (يزبك، 1990، الصفحات 45-47).

. الالتزام بالدقة والأمانة في عمله، وهي صفات في غاية الأهمية، فلابد أن يكون الباحث على درجة كبيرة من اليقظة وصفاء الذهن أثناء عمله فالسهو عن كلمة واحدة قد يؤدي إلى تغيير كامل في المعنى، وقد يُلحق ضررا وتشويها بالمعرفة التاريخية، ولزاما على الباحث التحلي بالأمانة العلمية والابتعاد كل البعد عن التحيز والتعصب لرأي أو جهة ما، وعليه أن يعرض وجهات النظر المختلفة دون التقيد برأي وحكم مسبق (عثمان، دت، صفحة 18).

ويضاف إلى هذا كله معرفته بمناهج البحث، والالتزام بخطوات كل منهج يعتمده، وبقواعد وأساليب البحث العلمي، وان يكون ذو ثقافة واطلاع واسعين حتى يمكنه التعامل مع مختلف الوثائق والنصوص التاريخية بموضوعية (يزبك، 1990، صفحة 48)، (عثمان، دت، الصفحات 18-19).

وانطلاقا من هذه المؤهلات والمواصفات الشخصية والاستعداد للبحث والرغبة فيه يمكن للباحث أن ينجز عمله عبر خطوات منهجية محددة ووفق مراحل معينة، وفي مقدمتها جمع المادة العلمية ونقدها.

5. خاتمة:

وخلاصة القول:

تبقى هذه الإشكالية قائمة وتواجه الباحث الذي يكتفي بسرد الأحداث ونقلها دونما تمحيص أو نقد أو شك فيها، فجوهر الكتابة التاريخية كما يرى الكثير هو الشك في الرواية أو الخبر المتداول، ومع هذا تبقى الوثيقة هي أساس الكتابة التاريخية العلمية، فحيث لا توجد وثيقة لا يوجد تاريخ، فقط على الباحث أن يلتزم بخطوات المنهج التاريخي والاعتماد على المادة العلمية المتعددة والمتنوعة والمتخصصة مع قراءة ناقدة وفاحصة لهذه المادة باستخدام كل أساليب التحليل والنقد الظاهري والباطني، ومستبعدا كل ما فيه شك من الأحداث والأقوال والأخبار، مع توظيف لمختلف مناهج البحث العلمي الملائمة للموضوع المدروس والإستعانة بمختلف العلوم المساعدة لعلم التاريخ.

ولا يتأتى هذا بطبيعة الحال إلا إذا توفرت شروط ومؤهلات في الباحث أبرزها: الثقافة الواسعة و التحلي بالحياد والإلتزام بالموضوعية قدر الإمكان، وبهذه الطريقة نكون قد كتبنا تاريخا بالاعتماد على الأصول والمصادر التاريخية المختلفة وتطبيق أهم ميزة في البحث العلمي ألا وهي تحكيم العقل حتى نصل إلى تدوين أو كتابة تاريخية ترقى إلى المستوى المطلوب.

6. قائمة المراجع:

. ابن خلدون عبد الرحمان، (2004)، المقدمة، دار الجيل، بيروت.
. أسد رستم، (2002)، مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
. حسن عثمان، (دت)، منهج البحث التاريخي، ط8، دار المعارف، القاهرة.
. حسين مؤنس، (2001)، التاريخ والمؤرخون دراسة في علم التاريخ ومدخل إلى فقه التاريخ، دار الرشاد، القاهرة.
. عبد الكريم الوافي، (2008)، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا.
. عمار بوحوش، (دت)، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
. وحيد دويدري، (2000)، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية)، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق.
. محمد محمود الحويري، (دت)، منهج البحث في التاريخ، دار الكندي.

. محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، (2010)التفكير والبحث العلمي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
. فريد بن سايمان،(2000)، مدخل إلى دراسة التاريخ، مركز النشر الجامعي، تونس.
. قاسم يزبك، (1990)، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر اللبناني، بيروت.
. ليلى الصباغ، (1979)، دراسة في منهجية البحث التاريخي، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق.
. ناصر الدين سعيدوني، (2000)،أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر.
. صائب عبد الحميد، (2008)، علم التاريخ ومناهج المؤرخين، مركز الغدير، بيروت.